

المحتويات

الصفحة	اسم الموضوع
٥	مقدمة
٩	المطلب الأول: الهوية العراقية في الدستور العراقي
١٢	الفرع الأول: الهوية العربية للدولة العراقية
١٥	الفرع الثاني: الهوية الإسلامية للمجتمع العراقي
١٨	الفرع الثالث: تعدد اللغات الرسمية في الدولة العراقية
٢١	المطلب الثاني: توزيع الاختصاصات بين السلطة الاتحادية وسلطات الأقاليم والمحافظات
٢٢	الفرع الأول: القواعد المطبقة في توزيع الاختصاص في النظام الفيدرالي عموماً
٢٧	الفرع الثاني: موقف الدستور العراقي من مسألة توزيع الاختصاصات بين السلطات الاتحادية وسلطات الأقاليم
٣١	الفرع الثالث: وضع المحافظات غير المنتظمة في أقاليم
٣٣	المطلب الثالث: وضع النظام الفيدرالي في العراق
٣٤	الفرع الأول: دوافع الفيدرالية في العراق
٣٧	الفرع الثاني: بعض الملاحظات على الفيدرالية العراقية
٣٧	أولاً: عدم النص في أي من نصوص الدستور على وحدة الأراضي العراقية
٣٧	ثانياً: عدم تضمين اليمين الدستورية القسم على المحافظة على وحدة العراق
٣٨	ثالثاً: الأحوال الشخصية
٣٨	رابعاً: اجتثاث البعث والوحدة الوطنية
٣٩	خامساً: كركوك والفيدرالية
٤٠	سادساً: الموازنة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية

الفرع الثالث: حق الأقاليم والمحافظات في تأسيس مكاتب لها في

- السفارات والبعثات الدبلوماسية ٤٢
- المطلب الرابع: الجنسية والولاء ٤٥
- الفرع الأول: الجنسية والولاء في النظام الفيدرالي عموماً ٤٦
- الفرع الثاني: الجنسية والولاء في الدستور العراقي ٤٨
- أولاً: اعتبار العراقي من ولد لأب عراقي أو لأم عراقية ٤٨
- ثانياً: حظر إسقاط الجنسية العراقية وحق من أسقطت عنه في استعادتها ٤٩
- ثالثاً: السماح بتعدد الجنسية ٤٩
- رابعاً: عدم جواز منح الجنسية العراقية لأغراض سياسة التوطين السكاني المخل بالتركيبة السكانية في العراق ٥٠
- المطلب الخامس: القوات المسلحة ٥١
- الفرع الأول: إدخال القوات المسلحة والأجهزة الأمنية في التوازنات الطائفية ٥٢
- الفرع الثاني: الميليشيات (العسكرية وشبه العسكرية) ٥٤
- الفرع الثالث: حرس الإقليم والنظام الفيدرالي ٥٦
- المطلب السادس: الثروة الوطنية مصادرها وكيفية توزيعها بين الأقاليم والمحافظات ٥٧
- الفرع الأول: حظر التملك لأغراض التغيير السكاني ٥٨
- الفرع الثاني: تملك الثروات المعدنية وتوزيعها على سكان الأقاليم والمحافظات ٦٠
- خاتمة ٦٢
- أهم المراجع ٦٩
- المحتويات ٧٢